

دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

## أثر اقتصاد الحرب في العلاقات الاجتماعيّة

### والقيم التي تحكمها

(2)

جاد الكريم الجباعي



مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

[www.drsc-sy.org](http://www.drsc-sy.org)



## دراسات ميدانية في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

جاد الكريم جباعي

كاتب وباحث سوري، مهتم بالفكر  
السياسي.

### أثر اقتصاد الحرب في العلاقات الاجتماعية والقيم التي تحكمها

(2)

جاد الكريم الجباعي

استشارة:

الأستاذ أنور البني، مدير المركز السوري للدراسات والأبحاث  
القانونية.

أ.د يوسف سلامة، رئيس مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية

الرسم على الغلاف للفنان عماد رشدان

جميع الحقوق محفوظة لمركز دراسات الجمهورية الديمقراطية

## تمهيد

نُقدّم الحالة السوريّة نموذجاً خاصاً لاقتصاد الحرب، يختلف عن النماذج الكلاسيكيّة، كالحروب بين الدول، أو في داخل كلّ منها ممّا تجري بموجبها عملية تعبئة الموارد الماديّة والطاقات البشريّة والمؤسسات الرسميّة والمنظمات الشعبيّة، وتوجيهها نحو الإنتاج الحربيّ، وتمويل الأعمال القتاليّة واللوجستيّة وغيرها، بغية مهاجمة عدوّ أو صدّ عدوانه. وتجري هذه التعبئة، في ظروفٍ محدّدة وشروطٍ محددة، يعاود بعدها الاقتصاد دورته الطبيعيّة، بعد ترميم ما خربته الحرب، ويتابع المجتمع نشاطه الاقتصادي وفقاً للغاية التي يتوخاها من هذا النشاط، والتي تتحدد ببنية المجتمع المعنيّ وعلاقاته الداخليّة والخارجيّة ونظامه العام.

من أبرز وجوه الاختلاف في الحالة السورية وجهان: الأول أن اقتصاد الحرب كان المبدأ الموجّه لإستراتيجية السلطة، منذ عام 1963، لمواجهة أيّ عدوانٍ إسرائيليّ محتمل، والتحضير لتحرير فلسطين و"القضاء على الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية". والثاني أن الحرب المعنية هي حربٌ متعددة الأشكال على المجتمع، بصورةٍ أساسيّة، بغية إخضاعه والاستئثار بثرواته وقوة عمله، أو ما سمّاه خلدون حسن النقيب: "الاحتكار الفعّال لمصادر السلطة والثروة والقوة". ما يعني بالفعل أن "السياسة" كانت استمراراً للحرب، التي ربحتها قوةٌ عسكريّةٌ سيطرت على الدولة والمجتمع، "بوسائلٍ أخرى"، لم تكن حربيّةً دائماً، وأن الحرب الجارية، منذ ربيع عام 2011 امتداداً لتلك السياسة، بعكس مآثر كلوزفيتز. لعل خصوصيّة الوضع السوريّ تتجلى في انطباق مآثر كلوزفيتز وعكسه على الحرب، بصفقتها امتداداً للسياسة، وعلى السياسة بصفقتها حرباً. ومن ثمّ يمكن القول إن الحرب هي الاقتصاد السياسيّ للسلطة.

وقد استدعت تلك الإستراتيجية تضخيم جهاز السلطة المركزيّ: الجيش والشرطة والمخابرات، على حساب الدولة، وسيطرة هذا الجهاز على المؤسسات الرسميّة و"المنظمات الشعبيّة"، وتوجيه نشاطها وفقاً لإستراتيجية السيطرة، بوجهيها الخشن والناعم. كما استدعت إطلاق يد الجهاز في جميع مجالات الحياة الاجتماعية وحيوات الأفراد، وإعفاء العاملين فيه من المساءلة القانونيّة عن الجرائم التي يرتكبونها في أثناء تأدية "واجباتهم". وقد بيّنت سيرة الجهاز، منذ هزيمة حزيران (1967) وتداعياتها، أن الهدف الرئيس من تعبئة الموارد المتاحة والممكنة والطاقات البشرية المتاحة والممكنة والمؤسسات والمنظمات الشعبيّة، هو الحفاظ على السلطة وضمان استقرارها واستمرارها.

## شخصنة العلاقة بين الفرد والدولة

الأصل في الدول الحديثة أن علاقة الأفراد بالدولة هي علاقتهم بشكل وجودهم السياسي والأخلاقي، وحياتهم النوعية العامة، وحضورهم في العالم، أفراداً حرائر وأحراراً، مستقلاتٍ ومستقلين، ينظمون في مؤسساتٍ حديثة، تمكّنهم من العمل على تحقيق ذواتهم وممارسة حريتهم، والتمتع بحقوقٍ مدنيّة وسياسيّة متساوية. فهي علاقةٌ موسّطة بتنظيمات المجتمع المدني، ولاسيما النقابات والأحزاب السياسية والانتظمات الطوعية الأخرى. فالدولة لا تُعرّف الأفراد بأشخاصهم وصفاتهم ومحمولاتهم المختلفة أيما اختلاف، بل بصفاتهم مواطناتٍ ومواطنين متساوياتٍ ومتساوين في الحقوق المدنية والسياسية. ومن ثمّ، فإن الأشكال التي تتخذها العلاقة (الموسّطة) بين الأفراد والدولة تؤثر في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أنفسهم وبين المؤسسات التي ينتمون إليها.

أما في الحالة السورية والحالات المشابهة فإن العلاقة بين الفرد والدولة علاقةٌ مباشرةٌ وشخصية، على الرغم من وجود الأشكال الوسيطة التقليدية منها، كالعائلة الممتدة والعشيرة والطائفة، أو التقليدية المحدثّة، كالنقابة والحزب السياسي وغيرهما من التنظيمات الاجتماعية، إلا أن هذه التنظيمات الوسيطة عاجزةٌ كلياً عن حماية أفرادها من تغوّل السلطة/ السلطات الشخصية وتجاوزاتها على حرية الأفراد وكرامتهم وحقوقهم وحياتهم أيضاً. ومن ثمّ فإن علاقة الأفراد بالدولة تنفك إلى علاقتين متناقضتين: علاقة تبعية وطموح (= انتهازية) وعلاقة خضوع وإذعان، تحدّدان خيارات الأفراد وتضيّقان الخناق عليهم.

وإذ تلاشت الحدود بين الدولة والسلطة والنظام العام، بدءاً من "دولة البعث" وسلطة الحزب القائد (الاسميّة) والنظام القومي الاشتراكيّ الذي فرض على الشعب بالحديد والنار، إلى "سوريا الأسد" وسلطة الأجهزة الأمنية، التي تشمل جميع أشكال النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، ونظام "رأسمالية المحاسيب" المسمّى "اقتصاد السوق الاجتماعي"، فإن العلاقة بين الأفراد و"الدولة" اتّسمت باستقطابٍ حادّ: مع الدولة / ضد الدولة. وقد انعكس هذا الاستقطاب، على الصعيد الاجتماعيّ تفاصلاً حاداً بين الموالين والمعارضين، من جهة، وعصبياتٍ جديدة، من حيث الشكل، تتمفصل مع العصبيات التقليدية، فتشدها إلى هذه الجهة أو تلك، من جهة أخرى.

ومن ثمّ فإن اقتصاد الحرب، أو الاقتصاد السياسيّ للسلطة، هو ما يحدد نصيب الموالين والمعارضين من الثروة وعوامل الإنتاج ومن الناتج المحلي، ويحدّد، من ثمّ، علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، لا موقع الأفراد والفئات الاجتماعية على سلم الإنتاج، ومدى إسهامهم وإسهامها في عملية الإنتاج الاجتماعيّ. وهذا بالضبط ما يؤسس لتجريد الأفراد من حريتهم

وحقوقهم: الموالون يتخلّون عن حريتهم وحقوقهم وكرامتهم طوعاً، مقابل امتيازاتٍ ماديّةٍ ومعنويّةٍ؛ والمعارضون والمفاصلون يُحرمون من ممارسة حريتهم والتمتع بحقوقهم تحت طائلة العقاب، الذي قد يصل إلى القتل أو الموت في أقبية المخابرات. وفي الحالين ثمة هدرٌ لإنسانية الأفراد، يتجلى في تغريبهم عن ذواتهم الإنسانية، سواء في التنظيمات والمؤسسات التقليديّة والتقليديّة المحدثّة أو في العمل وعملية الإنتاج، التي يضمّر محتواها الاجتماعي العمومي تباعاً، إن لم يتلاش. والهدر، كما عرفه مصطفى حجازي، يتضمّن القهر ويتجاوزهُ إلى "هدر الدم واستباحة حياة الآخر باعتباره لا شيء، أي عديم القيمة والحصانة، ممّا يمكّن التصرف فيه، ومنه الاعتراف المشروط بإنسانية الإنسان، كما يحدث في علاقة العصبيات بأعضائها. ويتّسع نطاقه كي يشمل هدر الفكر وهدر طاقات الشباب ووعيهم وهدر حقوق المكانة والمواطنة. كما يتخذ طابع تحويل الإنسان إلى أداة لخدمة أغراض العصبيات أو الاستبداد، يُضخّي به في حروب النفوذ، باعتباره الوقود الذي يغذيها، أو الأداة التي تبجلّ السلطان وتخدم أغراضه<sup>(1)</sup>.

فإنّ ضمور المحتوى العمومي لعملية الإنتاج والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، أي المحتوى المجتمعيّ - الإنسانيّ أو النوعيّ، بالتلازم الضروريّ بين المجتمعيّ والإنسانيّ، هو ما يسم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات بالأناية والاستئثار والجشع، وهو الجذر العميق الذي تتغذى منه الممارسات الهمجية، كالقتل والتمثيل بالجنث والاعتصاب، والممارسات الشائنة، كتهب البيوت والمحالّ التجارية وإحراقها والاتجار بمحتوياتها، وهو الجذر العميق أيضاً لتبرير هذه الممارسات، باعتبارها مجرد "أخطاءٍ بشريّةٍ" وانحرافاتٍ فرديّة، تقع في كلّ مكانٍ وزمانٍ، ورغبة المحازبين لهذه الفئة أو تلك في عدم محاسبة مرتكبيها، ممّا يدلُّ على استحسانها.

### هدر التواصل الاجتماعيّ والإنسانيّ

على الرغم من الاستقطاب الاجتماعيّ - السياسيّ الحادّ، الذي كان خافياً ومكبوتاً، قبل عام 2011، سوى في بعض أشكال المعارضة المنظمة، والذي انفجر في ربيع ذلك العام، كانت العلاقات الاجتماعية تتحوّل، وإن ببطء وتعثّر، إلى علاقاتٍ عابرةٍ للبنى التقليديّة، العائليّة والعشائريّة والإثنيّة والمذهبيّة، ولاسيّما في أوساط الشباب والشباب. ويمكن أن يعزى البطء والتعثّر إلى آليات الاصطفاء، في المدارس والمعاهد والجامعات ومؤسسات السلطة، وهي آلياتٌ تستند إلى معايير الولاء والبراء<sup>(2)</sup> من جهة، والمنفعة الشخصية المباشرة، من جهة أخرى، وإلى

1 - مصطفى حجازي، الإنسان المهذور، دراسة تحليلية، نفسية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، 2005، ص 15.

2 - هذه المعايير ليست مقصورة على جماعات الإسلام السياسي، التي تأخذ بتعاليم سيد قطب، بل تتعداها إلى سائر البنى العصبوية.

الوعد والوعيد، أو الترغيب والترهيب، من جهةٍ ثالثة، علاوة على تأثيرات ما توصف بالأسرة اللاأخلاقية، أي التي لا تبتغي سوى مصلحتها الخاصة، ومصلحة أفرادها، وتتصل من أي مسؤولية اجتماعية وأخلاقية، وتتأى عن أي مشاركة في المجال العام.

وقد أسهم كلٌّ من النظام السياسي والثقافة السلطانية والنظام التعليمي والسلطة الناعمة لرجال الدين، في شخصنة العلاقة بين الفرد والدولة، وتوسّع ظاهرة "الأسرة اللاأخلاقية". فنسبت هذه الظاهرة إلى "العزوف عن السياسة" حيناً، وإلى "نزاع السياسة من المجتمع" حيناً آخر، ما يعني إلقاء المسؤولية إما على المجتمع والشعب فقط، وإما على السلطة السياسية فقط، وتبرئة الموروث الثقافي والنظام التعليمي والسلطة التعليمية ومؤسسات التلقين الأيديولوجي، ومنها الأحزاب العقائدية، من المسؤولية.

ولكن ما أشير إليه أعلاه، من ضمور المحتوى الاجتماعي الإنساني لعملية الإنتاج، كان يلغم هذا التوجه، وهو، على الأرجح، ما أغرى شريحة واسعة من الشباب والكهول، ونسبة ضئيلة من الشابات، بالانخراط في أعمال العنف، ولاسيما فئة واسعة من الشباب المهمشين مادياً ومعنوياً، ممن وصفهم مصطفى حجازي بـ "شباب الظل"<sup>3</sup>. وقد أدى هذا إلى توسّع اقتصاد الحرب وتعمّقه، فغدا امتهان العنف المأسس مصدراً من مصادر العيش، لأعداد كبيرة من الأفراد والأسر، ومصدراً من مصادر الثروة والسلطة والمكانة الاجتماعية لأمرء الحرب وبطانته. وغدا أولئك وهؤلاء سلطة/سلطات فوق الأعراف والقوانين، وغدت قيمهم هي القيم الحاكمة بالفعل. وليس أدل على ذلك من توسّع ظاهرة "الشبيحة" ومأسستها، في "اللجان الشعبية"، ثم "جيش الدفاع الوطني"، ومنحها سلطات مطلقة، ومثلها مؤسسات عنف وجيوش دفاع مقابلة ومضادة، لكل منها نشاطها الاقتصادي الخاص. فلا يمكن فصل علاقات القوة المستحدثة عن النشاط الاقتصادي للمليشيات المسلحة، ولا يمكن التغاضي عن آثارها المباشرة في العلاقات الاجتماعية. فالنزاعات والحروب عامّة، تعيد صياغة الاقتصاد السياسي للمجتمعات، وتقرض توزيعاً جديداً للدخل والثروة، على أسس جديدة قوامها توفير شروط الغلبة، ولاسيما الأسلحة والمقاتلين، وتعيد، من ثم، صياغة العلاقات الاجتماعية على المبدأ ذاته.

فإذا كان للسلاح مصادره وآليات الحصول عليه من الجهات الراعية والداعمة، فإن المال هو عامل الجذب الرئيس للمقاتلين وزيادة أعدادهم. ولما كان المال المأسس محدوداً، ويوزع وفق معايير هذه الجماعة المقاتلة أو تلك، ووفق المراتب التنظيمية، فلا بدّ من مصدرٍ آخر لجذب المقاتلين هو المال الذي يمكن أن يحصله هؤلاء بأنفسهم عن طريق الأتاوى والخوات

3 - مصطفى حجازي، ثورة الشباب وتحولاتها الثقافية، مجلة الآخر الفصلية، دار الساقى، بيروت ودار التكوين، دمشق، العدد الثاني، خريف 2011، ص 28 وما بعدها.

والارتشاء والسطو والنهب و(التعفيش) والسرقة والتهريب والمتاجرة بالغذاء والدواء، ومنها مواد الإغاثة. فقد أنشأ اقتصاد الحرب مهناً وأنشطة غير أخلاقية صارت تغذي شريحة واسعة من الوسطاء وتجار التجزئة، سواء من أصحاب المحلات التجارية أو تجار العربات وتجار الأرصفة، فأنشأ من ثم علاقات اجتماعية جديدة، وعزز ظواهر الكسب غير الأخلاقي، التي لا يمكن أن تقوم لها قائمة إلا على علاقات غير أخلاقية بين "المنتج" والمستهلك. نسبة من المستهلكين، يصعب تقديرها لا تتورع عن شراء السلع المنهوبة ومواد الإغاثة، وأخرى لا تتأبى عن دفع الأتاوى والخوات لتحقيق مصالحها وأغراضها، وثالثة لا تبالي بهذا وذلك وتعدّه من طبائع الأمور.

وهذا يعني أن اقتصاد الحرب يولّد علاقات اجتماعية جديدة، تتمحور على منظومته الأخلاقية الخاصة المؤسسة على منطق "حرب قذرة"، بجميع المعايير. نتحدث هنا عن المقاتلين السوريين، من مختلف المشارب والاتجاهات الأيديولوجية، وأسرهم، وما يسمّى ببيئاتهم الحاضنة. ومن ثمّ، فإن آثار اقتصاد الحرب لا تقتصر على المقاتلين، بل تتداح في بيئاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، فتشمل دوائر واسعة من غير المنخرطين في القتال بصورة مباشرة. فالاستقطاب، الذي أشرنا إليه، يولّد علاقات اجتماعية قوامها التشفي بالآخر، والاستهانة بحياته، فضلاً عن حريته وحقوقه، والرغبة في الثأر والانتقام.

الحروب والنزاعات لا تدمر المجتمعات فقط، بل تغيرها إلى هذا الحدّ أو ذاك، والحياة الاقتصادية لا تتوقف أو تنتفي في أثنائها، ولكنها تتكيف، وتتخذ أشكالاً جديدة وفق المعايير التي يفرضها النزاع، والتغيرات الاجتماعية والمؤسسية المرافقة(4).

### الآثار المباشرة لاقتصادات الحرب

كشفت مجريات الأحداث، منذ ربيع عام 2011 عن هوة عميقة بين عالم السلطة وبين المجتمع، بصفته جسماً اجتماعياً، يتشكّل نسيجه الحي من علاقات الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتداول، بالمعنى الواسع لهذه العمليات المتكاملة، حتى بدا أن عالم السلطة مجتمع قائم بذاته، أطلقنا عليه في مقاربة سابقة صفة "المجتمع الموازي"<sup>(5)</sup>. وبذلك تكون آثار اقتصاد الحرب متفاوتة بين كل من "المجتمعين": المجتمع الأهلي، الذي يحمل جنين المجتمع المدني، من جهة، ومجتمع السلطة الموازي، من الجهة المقابلة، وبين مجتمعات السلطات الطارئة أيضاً.

4 - عن الدكتور نبيل مرزوق، ورقة خلفية غير منشورة، مقدمة للمركز السوري لبحوث السياسات بدمشق. اطلع عليها الباحث وهي محفوظة لديه.

5 - جاد الكريم الجباعي، المجتمع الموازي، خلفية لما يجري في سوريا، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، المجلد 2، شتاء 2014، ص 153.

وإذ انخرطت غالبية النخبة السياسيّة والثقافيّة التقليديّة والتقليديّة المحدثّة في أجواء الحرب، وانجذلت على محاورها المتناقضة، التي يعمل كلٌّ منها باتجاهٍ معاكسٍ للآخر، على الرغم من "التحالقات الملغمة" والمؤسسات الهشّة التي نجمت عنها، حتى غدت علاقات القوة فيما بينها علاقاتٍ صفرية أو أدنى إلى الصفرية، وشكّلت سقفاً سياسياً وثقافياً وأخلاقياً وطيباً للشباب والشابات، الذين هبوا من أجل الحرية والكرامة، حرمت هذه النخبة المجتمع من قوة معنويّة، يفترض أن تكون ذات أثرٍ إيجابيٍّ في مسار المجتمع ومصيره، ومسار الأحداث ومصيرها، وأضيف تشظيها وتنترها إلى تشظي السلطة/السلطات وتنترها، حتى بات ما تبقى من المجتمع رهينةً لدى هذه السلطات، وموضوعاً لإراداتها المتناقضة وممارساتها الهمجية، فنتج من هذا كله:

- تدهور شروط التبادل الداخليّ، بين الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعيّة، في ظلّ انعدام التنافس وانعدام إمكانيّة النقاش والتفاوض، فغدا الاضطرار، لا الاختيار، السمة الرئيسيّة للتبادل، الذي تتأسس عليه العلاقات الاجتماعيّة.
- انفصام العلاقة بين الحيات الشخصية للأفراد وبين الحياة العامّة، وكذلك بين الفضاءات الخاصّة التي يعيش فيها هؤلاء، أو ينتمون إليها ويوالونها، وبين الفضاء العامّ، ومن ثمّ انهيار فكرة المواطنة تبعاً لانهيار المجتمع والدولة. وهذا ممّا ينكأ الجراح النرجسيّة في الهوية/الهويات الفرديّة والجمعيّة، ويوقظ الثارات، التي كانت نائمةً، كالنثار للإمام علي وآل بيته ونسله، أو النثار للصحابي سلمان الفارسي، الذي استيقظ مؤخراً عند الدروز، ولا نعرف ممن سيكون النثار، أو ثارات الكورد من العرب وثارات السنة من العلويين .. إلخ.
- تبديد رأس المال الاجتماعيّ، وتراجع قيمة الثقة المتبادلة بين الأفراد والجماعات، إن لم نقل انهيارها، وانهيار الثقة بالمؤسسات القائمة، وبعض المؤسسات التي نشأت حديثاً. والثقة عاملٌ رئيس من عوامل توازن العلاقات الاجتماعيّة والإنسانيّة، والتبادل التجاريّ، والأساس الأخلاقيّ لقيام الشركات المساهمة والمشاريع الإنتاجيّة والخدميّة المشتركة. وتنتشر آثارها أفقياً من خلال التعاون بين المنتجين الصغار والقروض الدوّارة وغيرها<sup>(6)</sup>. إضافة إلى كونها أساس الصداقات الشخصيّة، التي يمكن أن ترقى إلى صداقةٍ مدنيّة، بانضواء الأفراد في مؤسسات مدنيّةٍ حديثّةٍ والمشاركة الطوعيّة، من خلالها، في الشؤون الاجتماعيّة والحياة العامّة.
- يرى روبرت ديفد بوتنام أن "رأس المال الاجتماعيّ" يصف ملامح الحياة الاجتماعيّة، وهي الشبكات الاجتماعيّة والأعراف الاجتماعيّة ومفهوم الثقة. فالشبكات الاجتماعيّة

6 - راجع/ي، روبرت بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية، ترجمة إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2006،



تشكّل الفضاء العامّ الذي يربط بين الأفراد من خلال ارتباطهم بالأعراف الاجتماعية المشتركة والثقة المتبادلة. ويفرق بوتنام بين نوعين من رأس المال الاجتماعي: الأول رأس المال الاجتماعي القائم على الروابط العضوية (social capital Bonding) أي على تقوية العلاقات الداخلية لجماعة ما تجمعها هوية واحدة. (نميل إلى وصف هذه الروابط بأنها روابط أو علاقات بين محمولات). أما الثاني فهو رأس المال الاجتماعي القائم على المعابر أو الجسور (apital Bridging social) ويعمل على ربط الأفراد والجماعات من مشارب اجتماعية وثقافية وطبقيّة مختلفة، (وهي ما نسمّيها علاقات بين ذوات حرة ومستقلة). ويؤدي كلّ من هذين النوعين وظيفة مكملة للآخر، في السياق العامّ، فالترابط يساعد على التماسك والاصطفاف داخل الجماعة، في حين تساعد المعابر على ربط الجماعات المختلفة داخل المجتمع (الكبير) في إطار واحد<sup>(7)</sup>. فإذا ما اختلت المعادلات الاجتماعية أو تدنى أداء الدولة أو تدهور وعي النخب السياسيّة والثقافية فإن المجتمع يتحوّل إلى مجموعاتٍ وجزرٍ منعزلةٍ تتفاوت في قوتها وقدرتها، بسبب اختلال تدفق الموارد والإمكانيات داخل المجتمع العامّ. ومن ثمّ يتحوّل الفضاء الاجتماعيّ القائم على العلاقات والتآلفات، للحصول على حصة من الموارد المتدفقة داخل الشبكة الاجتماعية، يتحوّل إلى ساحة صراع بين الشبكات الاجتماعية كلّ يطلب اقتناص ما يستطيعه من الموارد من دون اعتبارٍ للأطراف الأخرى، ومن دون كثير تفكير في الأضرار التي تصيب المجتمع العامّ

▪ تراجع قيمة التعاون والتضامن والتشارك الحرّ في الشؤون العامة، تبعاً لانهايار الثقة بين الأفراد والجماعات، وانهايار الثقة بالمؤسسات.

▪ تبخّر العمل المنتج، فقد تعمق التشوّه الحاصل في سوق العمل، من خلال تحويل القدرات الكامنة المنتجة، ولاسيما بين صفوف الشباب، إلى النشاطات الهدّامة والمتصلة بالعنف. فقد تراجع معدّل التشغيل من 36,1% في 2011 إلى 21,9% في 2013. وتشير الإسقاطات إلى أنه تراجع إلى 19,6% في نهاية عام 2014. كما سجّل معدّل البطالة ارتفاعاً كبيراً من 14,9% في 2011 إلى 53% في 2013، ليشهد زيادةً إضافيةً في كلّ ربع من أرباع العام 2014، إذ ارتفع إلى 53% في الربع الأول من العام 2014، و 54,7% في الربع الثاني، و 56,1% في الربع الثالث، و 57,7% في الربع الرابع. وبالمقارنة بين السيناريو الاستمراري وسيناريو الأزمة، تبين النتائج أن سوق العمل قد خسر 2,96 مليون فرصة عمل مع نهاية العام 2014<sup>(8)</sup>.

7- استقننا في هذه الفقرة من مقاربة لحنا جريس، بعنوان "الدين ورأس المال الاجتماعي"، في مجلة الديمقراطية، التي تصدر عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة. وراجع/ي أيضاً بوتنام المصدر السابق.

8 - تقرير الاغتراب والعنف، المصدر السابق.

■ سيطرة الأفكار والتصورات السلفية والأصولية ولاسيما في أوساط الفقراء والمهمشين، وتزايد تأثيرها في انكفاء الجماعات الإثنية والدينية والمذهبية على ذاتها، وتدمير الجسور والقنوات الاجتماعية والثقافية التي كانت تربط فيما بينها، فغلبت ميول التفاصيل على ميول التواصل، التي أشرنا إليها، وبات التواصليون، من الشباب والشابات ممن لا يزالون على قيد الحياة، معزولين ومهمشين. تدلُّ على ذلك بنى منظومات الدفاع الذاتي، التي يتزعمها رجال دين وزعماء تقليديون، وأصحاب سوابق غير حميدة، وقوامها رعا عريف وحثالة المدن والشباب "الظل"، مثلما يدلُّ عليها تشرذم النخب وتعدد الجماعات المسلحة وتغاير أهدافها.

■ تدهور علاقات العمل وشروط العمل اللائق، في ظلِّ تنامي الفقر الإجمالي، الذي بلغت نسبته، وأواخر عام 2014، نحو 82,5% من السكان، وارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة أعباء الإعاقة، وضغطها على المدخرات والدخول والموارد، فانتسعت فئة من يقبلون أن يعمل بهم أي شيء، وأن يعملوا، من ثم، أي شيء. وهذا مما يفسر مظاهر الهمجية والسلوكات السائنة.

■ تنامي مظاهر الاغتراب التي برزت وسط بيئة عنيفة أسهمت، على نحو مُمنهج في تقوية السلوك غير الإنساني الذي تجلَّى في ارتكاب جرائم وانتهاكات شنيعة تخالف حتى قواعد الحروب. وقد هزّت هذه الحالة الاستثنائية الضمير الجمعي للناس وزعزعت الحس المشترك، ورسخت ثقافة الخوف، والعدمية، واللامبالاة، والاستسلام، والاستكانة، والخضوع. وفي الوقت الذي جرّدت فيه الناس من أيِّ إحساس بالقوة، مكنت آخرين وقوتهم ليصبحوا أدوات للعنف والإساءة والاضطهاد ضد مواطنيهم من السوريين، وغالباً بدعم من محاربي ووجهات خارجية<sup>(9)</sup>.

■ تزايد أعداد النازحين واللاجئين والمهاجرين، علاوة على تنامي أعداد القتلى والمختطفين، والمعتقلين أدى إلى تنثر الأسر والعائلات وتشتتها، واستهلاك مدخراتها، ومن ثمّ تدني شروط حياتها، وحرمان الكثير منها من معيّلها، وانخراط الشباب خاصة في أعمال العنف والأنشطة الاقتصادية غير الشرعية.. وقد أسهم هذا كلّ في تغيير العلاقات الاجتماعية وقواعد السلطة ومعايير الأهلية واكتساب المكانة؛ ما يؤكد أن الحروب والنزاعات تغير المجتمعات التي تنورط فيها، بدءاً بتغيير سلوكات الأفراد وعلاقاتهم والقيم التي تحكمها.

■ تغليب خيارات الخارج وأولوياته وتفضيلاته على خيارات الداخل وأولوياته وتفضيلاته، بدءاً بتحويلات المهاجرين إلى ذويهم وصولاً إلى القروض والمساعدات والمنح المالية والاقتصادية والعسكرية والفنية، التي تقدمها قوى ومنظمات ودول خارجية للسلطة، مروراً

9 - تقرير سوريا، الاغتراب والعنف، المركز السوري لبحوث السياسات، آذار 2015. وقد شارك الكاتب في إعداده.

بالدعم المالي والعسكري الذي تقدمه جهاتٌ خارجيةٌ ضالعةٌ في إدارة الحرب للجماعات المسلحة، والمؤسسات السياسية الملحقة بها أو التابعة لها ذاتياً أو موضوعياً.

■ أنتج اقتصاد الحرب نوعاً من علاقاتٍ مافيوية، كذلك التي تجمع أفراد عصابات الجريمة المنظمة، والتي تنفك للأسباب نفسها، التي أدت إلى تشكيلها، أي الأناية والاستئثار والجشع والتنافس على "الغنائم". وغالباً ما يؤدي تفكك أي منها إلى نشوء عصاباتٍ جديدة. فاكنتست علاقات التبادل سحنة مافيوية واضحة.

### خاتمة

منذ وقتٍ طويل، كان لمجتمع السلطة قيمه ومعاييره الخاصة، كالمحسوبية والتزلف والنفاق والرشوة والوشاية والكليية، أي ازدياء القيم الاجتماعية والإنسانية، ولا تزال سارية في سلوكات الموالين وعلاقاتهم البيئية وعلاقتهم بالمجتمع "الأهلي"، على اختلاف دوافع الموالاة واختلاف أشكالها ودرجاتها واختلاف السلوكات والعلاقات، تبعاً لذلك، في الدرجة، لا في النوع. لكن اللافت أن معظم السلطات المضادة، التي توصف بالمعارضة، وتصف نفسها بما تشاء، تمارس الممارسات ذاتها وتتخلق بالأخلاق ذاتها، ما يؤكد أن السلطة تصنع الأفراد الذين يصنعونها، وتسمهم بوسمها. ما يوجب أن يتجه النقد إلى قواعد السلطة، أي سلطة، على العموم، وإلى آليات اشتغالها وأشكال ممارساتها.

تجدر الإشارة، في هذا المجال إلى أن الاستقطاب الذي اخترق جميع البنى المجتمعية، من جهة، وتشظي السلطة/ السلطات من جهة أخرى، أدّى إلى تحوّل ما عن المركزية، على اختلاف أشكالها، بما فيها المركزية الذكورية، وتسببت في نوعٍ من الفوضى الاجتماعية والأخلاقية، موازية للفوضى الاقتصادية ومواكبة لها، يمكن أن تفضي، إذا ما تعزز التحوّل عن المركزية، إلى تأسيس الاجتماع السوري على أسس جديدة. وهذا مرهون، في اعتقادنا، بمواقف شريحتين من شرائح الشباب السوري، اللتين وصفهما مصطفى حجازي: شريحة "شباب النخبة"، التي حظيت بأفضل رعايةٍ أسريةٍ وبأعلى مستويات التربية والتعليم والتخصّص المهني والاستعداد للمستقبل.. والتي حظيت بفرص بناء "هوية نجاح" ومفهومٍ إيجابيٍ عن الذات والصحة النفسية، تمثلت ثقافة الإنجاز التحصيلي والتأهيلي.. وشريحة "الشباب المكافح"، الطامحة إلى حياةٍ كريمة، وتشكّل كتلة ذات شأن، من أبناء الفئات الوسطى، تحظى برعايةٍ والدية مقبولةٍ وتتابع تحصيلها في التعليم العام.. ونظراً لتواضع مستوى هذا التعليم لا تحظى بالإعداد العلمي والمهني المتين الذي يمكّنها من دخول سوق العمل بسهولة والتنافس فيه، ولذلك تتعرض لبطالة الجامعيين، ولكنها تكدّ من أجل الارتقاء الاجتماعي<sup>(10)</sup>. فالرهان معقودٌ على

10 - حجازي، ثورة الشباب وتحولاتها الثقافية، مصدر سابق.

شباب النخبة والشباب المكافح، الذين تعلموا تعليماً جيداً أو مناسباً وتخلّقوا بأخلاقٍ مدنيّةٍ ويطمحون إلى حياةٍ كريمةٍ ومواقعٍ لائقةٍ في المجتمع والدولة.

الحرب الدائرة في سوريا نوعٌ من انتحارٍ جماعيٍّ، يخسر فيها المجتمع نفسه، ويبدد ما أنتجه من رأس مال اجتماعيٍّ (علاقات ومؤسسات وثقة اجتماعية وشبكات تعاون وتشارك حرّ) ورأس مال ثقافيٍّ ورأس مال ماديٍّ، يتطلب تعويضها زمناً غير قصيرٍ وكلفاً ماديّةً ومعنويّةً تفوق طاقة ما يتبقى منه. وكلما طالّت هذه الحرب القدرة زادت خسارة المجتمع لنفسه، وتضاءلت قدرته على تدبير مصيره.